

منهج أبق على الفارسي  
(ت٣٧٧هـ) في تحليل أبيتاه المشكلة  
في  
ضوء نظرية نحو النص الحديثة

دكتور

أحمد طه أحمد الفلال

مدرس اللغويات في كلية اللغة العربية بالقاهرة - جامعة الأزهر  
أستاذ اللغويات المساعد في كلية اللغة العربية - جامعة أم القرى

٢٠١٤م / ١٤٣٥هـ





## المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وآله وصحبه  
ومن والاه، وبعد..

فاللغة العربية من اللغات العريقة المنبت، الواسعة الأفق، اتسعت  
فأحاطت بأبعد انطلاقات الفكر، وارتفعت حتى صعدت أرقى اختلاجات  
النفس، وقد زادت مرونتها تفاعلا ونماء وقدرة على النهوض بتبعاتها  
الحضارية عبر التطور الذي تعيشه الإنسانية في مسيرتها منهجاً وفكراً  
على السواء ، وكان لها عبر الزمن الأصالة المتجددة والميزات  
المطواعة المتطورة .

وقد علم أنه لا يمكن أن يتقدم بحث مع غياب منهجي، وأنه  
ليس من عيب في أن ينتفع الباحثون والعلماء بما بين أيديهم من  
المناهج والعلوم التي يدرسونها ولا في أن يصطنعوا في تفكيرهم النمط  
المألوف في زمنهم ، فإن للتفكير في كل زمان مناهج متبعة ومبادئ  
مسلمة ، قد لا يخلص منها إلا من تعلق بوجي ، وإذا نحن جهلناها لم  
نستطع أن نقدر منشأ كل رأى وغايته ومنتسب الخطأ إليه أو إحاطة  
الصواب به شريطة أن تكون هذه المناهج معينة على إخراج ما في  
تراثنا من كنوز ولآئى ، وألا نقلب له ظهر المجنّ دون سند من دليل أو  
برهان.

فجاءت هذه الدراسة لا لتجتث نظريات نحو النص من أصولها  
ولا لترد على أحد ولكن لتفيد منها و لتدلل ضمنا على استيفاء ما

ذكروه من معايير نحو النص قبل ميلاده بألف عام دفاعا عن أجدادنا وقد صاروا في أجدائهم لا يملكون الدفاع عن أنفسهم.

و لقد كان أبو على الفارسي (ت ٣٧٧هـ)<sup>(١)</sup> في المائة الرابعة وبين علمائها كما كان سيبويه في المائة الثانية وبين علمائها مثلا عالياً للغزارة العلمية الدافقة ، والقدرة الذهنية الفائقة على التبويب والتصنيف، وكان كلاهما حلقة وضاء باهرة في سلسلة الثقافة العربية الخالدة، وصلت الخلف بالسلف، وحملت علم الأولين للآخرين.

وكان لأبي على - رحمه الله - عناية خاصة بالأبيات المشكلات حتى حملت ثلاثة من مؤلفاته هذا الاسم<sup>(٢)</sup>والحقيقة أن أبا على لم

(١) كشف الدكتور/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي عن حياة أبي على وأتى فيه على كل دقيقة من دقائقه حياة ومماتا وشيوخا وتلاميذ ومصنفات وقد شغل ذلك من ص ١٤٧/٥١ من كتابه أبو على - حياته ومكانته بين أئمة التفسير والعربية وآثاره في القراءات والنحو- ط٣- نشر دار المطبوعات الحديثة ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م وقد عول على هذه الترجمة كل من كتب عن أبي على بعده.

(٢) الأول : المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات تحقيق : صلاح الدين السنكاوي - مطبعة العاني - بغداد سنة ١٩٨٣، والثاني : شرح الأبيات المشككة الإعراب المسمى إيضاح الشعر تحقيق د/حسن هندواي - دار القلم - بيروت ، وقد حققه أيضا د/محمود الطناحي باسم كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشككة الإعراب - مكتبة الخانجي بالقاهرة ط ١ ١٩٨٨ ، وهو التحقيق الذي اعتمده في بحثي ، كما نشر د/ على جابر المنصوري كتاب شرح الأبيات المشككة



يتناول فى مسائله المختلفة- التي لم تحمل اسم الإشكال - المسائل العامة الواضحات بل تناول المشكلات من المبنيات والمبهمات وحروف المعاني، ثم أخذ فى معالجتها مبيناً أسرارها بالتحليل مرة و بالتعليق أخرى، فأحبت أن أقف على المنهج الذي صدر عنه والظواهر التي تردت فى كثرة دعت إلى التسجيل والتقييد.

وإذا كان الشعر هو فن العربية الأول، والوزن هو أول مميزاته من غيره فإن القدرة على معرفة أوزان الشعر والتمييز بينها وإدراك المستقيم والمكسور منها تعد فى حقيقة الأمر تلخيصاً لمعرفة واسعة بالعربية صرفها ونحوها، وهو ما كان به أبو على عالماً وخبيراً، فكان حاضر الذهن فى إيراد الشواهد محتجاً بها، يوردها منسوقة وكأنه ينظمها فى سلك؛ ليستقيم أمامك الدليل لؤلؤاً فريداً ، و يظهر التذليل عقداً نضيداً.

ومسائل أبى على المشكلة مسائل نحو ومعان أدارها أبو على على الشعر،وغاص فيه على معاني الأبيات ، وفحص عن عويصاتها الأبيات، وحل تراكيبها المشكلة، وفتح مبانيتها المقلدة، ودرّب الطالب الماجد على تخريج طرق الأعراب فى التركيب الواحد حتى استحق أن

---

الإعراب وهو مستل من مجلة المورد - مجلد(٩) . عدد (١) سنة ١٩٨٠،  
والواقع أن الذي نشره د/ المنصورى إنما هو عين الباب الأول من كتاب  
الشعر(باب فى تفسير الكلم التي سميت بها الأفعال).

يشار إلى مسائله بالبنان ، واستحق هو أن يكون بين نحوي عصره الإمام.

وقد علم أن الألفاظ وحدها لا تكفى للحكم بصحة التركيب ، إذ لابد أن ترتب المعاني في الذهن قبل ترتيب الألفاظ فى سلك التركيب حتى تتناغم الألفاظ والمعاني في شكل مستقيم أخاذ.

" إن رسالة الشعر ذات طابع نحوي ، وإن الخاصية المميزة للقول أو صورته الباطنية هي النحو، ومعنى هذا أن كل ما يراد استخراجه من معان كامن فى المفردات ونظامها النحوي الذي يحكمها ...، وأي معنى خارج عن هذا المستوى هو معنى مفروض على النص من خارجه"<sup>(١)</sup>.

هذا وقد قام هذا البحث على خطة مكونة من مقدمة وتمهيد وفصل تحته سبعة مباحث وخاتمة وذكر لأهم المصادر والمراجع، أما المقدمة: ففيها ذكرت نبذة عن أهمية الموضوع ومنطلقاته ودوافعه وخطته .

أما التمهيد: فقد نظمه ثلاثة مباحث: **الأول** : منهج النحاة مع الشواهد النحوية. **الثاني**: بين نحو الجملة ونحو النص . **الثالث**: مع شاهد من شواهد أبى على الجامعة حيث جاء كاشفاً عن منهجه

(١) النحو والدلالة د/ محمد حماسة عبد اللطيف ص ١٧٢ \_ دار الشروق - القاهرة -



مجملاً مع أبياته المشكلة ، كما صلح أن يكون ميداناً تطبيقياً لمعايير نحو النص بالمفهوم الحديث.

أما الفصل وهو بيت القصيد فقد جاء كاشفاً عن المنهج الذي صدر عنه أبو علي في تحليل أبياته، وقد جاء في سبعة مباحث جاءت بعنوان: منهج أبي علي في تحليل أبياته المشكلة على النحو التالي:

- (١) التعويل على الحذف.
- (٢) التوسع في الأوجه الإعرابية.
- (٣) قصد المتكلم.
- (٤) تعدد الرواية.
- (٥) اللهجات.
- (٦) الحمل على المعنى
- (٧) الضرورة الشعرية واحتكامه إلى علمي العروض والقافية. مبيئاً منهجه في كل من ذلك . ثم الخاتمة، وثبت بأهم المصادر والمراجع.

أما عن خصائص هذا البحث:

- (١) فقد عرض لتجربة نحوي كبير في باب من أبواب النحو وعر المسلك ، فتستطلع آفاقها وتستقصى أبعادها وما تشتمل عليه من فكر يمثل مختلف الاتجاهات والمدارس النحوية التي كانت سائدة في عصره.

٢) كشف عن عقلية علمية ممنهجة استطاع أن يجمع النظير إلى النظير والشبيه إلى الشبيه والفكرة عنده تسلم إلى الفكرة في سهولة ويسر، متناغمًا والمناهج الحديثة التي أفادت قطعًا من مثل هذه العقليات النادرة.

ولم يخل البحث مع أبي على من صعوبات؛ فقد اقتضى البحث استقراءً بحيث تتبين منه التجزئة التحليلية للقضية قبل الشروع فيها- وقد تكون القضية مبنوثة في تضاعيف كتبه المختلفة -وما يستتبع ذلك من تلخيص فحوى القضية قبل الشروع فيها ، وترتيبها حسب ما يترجح أنه أولى بالاتباع ، واستخلاص النتائج... الخ، وقد بذلت فيه جهدي ، ومن الله ألتمس التوفيق والرشاد.

كتبه الفقير إلى عفو ربه

أحمد طه أحمد الفلال

٢ من شهر شعبان/١٤٣٥ هـ ٣١/٥/٢٠١٤ م

من أرض الله الحرام - مكة المكرمة





## التمهيد: وفيه ثلاثة مباحث:

(١) منهج النحاة مع الشاهد النحوي.

(٢) بين نحو الجملة ونحو النص.

(٣) مع شاهد من شواهد أبي علي الجامعة





## المبحث الأول منهج النحاة مع الشواهد

### للنحاة مع الشواهد منهجان :

**أحدهما:** المنهج المتمثل في الانطلاق من المفهوم المجرد للقاعدة، ومهمة الشاهد في هذا المنهج اختبار تلك القواعد وبيان صحتها ، أي : أن وجوده كان وسيلة لا غاية على أن القواعد تأخذ أشكالاً ثلاثة :

أ- الشكل الأصلي للقاعدة كرفع الفاعل والمبتدأ والخبر ونصب المفعول والفضلات وهذه مستغنية عن الشاهد إذ لا يتنازع فيها لثبوتها ضرورة واستفاضتها لغة ونقلًا .

ب- ما خرج على هذا الشكل ( بتقديم أو تأخير أو حذف أو زيادة أو تقدير أو فصل أو تضمين ... إلخ مع اطراده في كلامهم ، وهذا اللون من القواعد يحتاج إلى ما يؤيده من شواهد في لغتهم تبين رجوعه إلى ما تقرر في اللغة ، و عدم خروجه ، وأن استعمال هذا الشكل للقاعدة هو من فصيح كلام العرب .

ج- ما خرج على الشكل الأصلي للقاعدة ، وعد شاذاً في كلامهم ، وهنا يأتي الشاهد النحوي أيضاً لبيان الخروج على القاعدة بسبب الضرورات أو اختلاف اللهجات أو غير ذلك من العوامل مما لا يمكن استبعاده من أي نظام لغوي .

وهذان الشكلان للقاعدة . ما خرج عن الأصل و اطرده في كلامهم وما خرج عن الأصل و شذ في كلامهم يأتي الشاهد فيهما وفق ضوابط النحاة في الاستدلال .. فمن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل .<sup>(١)</sup>

**والأخر:** هو المنهج القائم على الانطلاق من الشاهد للبحث عن كيفية معاملة - المتكلم له- من حيث هيئات الأبنية وأحوال التراكيب و الإعراب وما بينهما من أمور للنحاة فيها منادح واسعة مثل الاتساع والحمل والتضمنين والجوار والاستغناء ولغة الشعر والذكر والحذف وغير ذلك و الشاهد هنا غاية لا وسيلة ، إذ النص هو محور اهتمام النحوي لتحليل التراكيب وفك غامضها أو لاستخراج القاعدة ، وهذا المنهج هو الأقرب رُحما لما أنا بصدده دون استغراق في الجزئيات أو استقصاء لظاهرة ما ؛ لأن المنهج يُعنى بدراسة الأصول و الظواهر الكلية التي قام عليها فكره .

(١) الإنصاف للأنباري ١ / ٤٠ ، ٧٦ تحقيق الشيخ / محمد محيي الدين عبد الحميد-دار الطلائع -القاهرة.



## المبحث الثاني بين نحو الجملة ونحو النص

نحو النص نظرية أو اتجاه لغوي غربي حديث من اللسانيات الوصفية يُعنى بوصف البنية الكلية للنص وتحليلها وبيان علاقاتها - دون الاقتصار على دراسة الجملة فقط وقد عرّف نحو النص بتعريفات عدة لعل أقربها إلى الوضوح أنه " نمط من التحليل ذو وسائل بحثية مركبة ، تمتد قدرتها التشخيصية إلى مستوى ما وراء الجملة بالإضافة إلى فحصها لعلاقات المكونات التركيبية داخل الجملة ، وتشمل علاقات ما وراء الجملة مستويات ذات طابع تدريجي ، يبدأ من علاقات ما بين الجمل ثم الفقرة ثم النص أو الخطاب بتمامه".<sup>(١)</sup> ومن المعلوم أن هذا الاتجاه يضع معايير سبعة تكفل للنص صحة كونه نصًا، وهذه المعايير هي :

- ١ . السبك أو التماسك ، ويقصد به تتابع البناء الظاهري للنص عن طريق استخدام وسائل الربط النحوية والقاعدية المختلفة .
- ٢ . الحبك أو التناسق: ويقصد به التتابع الدلالي للمفاهيم والعلاقات داخل النص، وهذا المعيار ألصق بجانب الربط المعنوي، ويمثل كلا هذين المعيارين الأولين أهم المعايير.
- ٣ . القصد، فليس من قبيل النص لغو الكلام وحشوه وكلام المكره والناسي والمخطئ والسكران.

(١) من نحو الجملة إلى نحو النص د/ سعد مصلوح ص ٤٠٧ - الكتاب التذكاري لقسم اللغة العربية جامعة الكويت - ١٩٩٠، ونحو النص: اتجاه جديد في دراسة النحو ص، ٥٦، ٥٥ - مكتبة زهراء الشرق - القاهرة ٢٠٠١ م.

٤ . التناص: هو أن " يتضمن العلاقات بين نص ما ونصوص أخرى مرتبطة به وقعت في حدود تجربة سابقة سواء كان بواسطة أو غير واسطة"<sup>(١)</sup>.

وهو بهذا المفهوم أقرب إلى الدراسات النقدية الأدبية منها إلى الدراسات النحوية وقد استشعر هذا المعنى د/ تمام حسان فعرفه بتعريف فيه مسحة نحوية فقال : التناص: "هو علاقة تقوم بين أجزاء النص بعضها وبعض كما تقوم بين النص والنص الآخر، كعلاقة الجواب بالسؤال وعلاقة المتن بالشرح وعلاقة التلخيص بالنص الملخص وعلاقة الغامض بما يوضحه و علاقة المحتمل بما يحدد معناه"<sup>(٢)</sup>. وأعتقد أيضًا أن هذا المفهوم أدخل في علم المعاني !

٥ . رعاية الموقف (المقامية) : ويقصد بها العوامل التي تجعل النص مرتبطاً بموقف سائد يمكن استرجاعه. فمن ذلك توجيه قوله . تعالى . : " وما علمناه الشعر وما ينبغي له " [يس : ٦٩] على أن " ما " نافية لا على أنها موصولة كما يسمح بذلك احتمال الكلام هنا .

٦ . الإعلامية : ومعناها أن يكون للنص مضمون يريد إبلاغه للمتلقي، فليس من قبيل النص قول المجنون بن جندب :  
محكوكة العينين معطاء القفا كأنما قدت على متن الصفا

(١) "النص والخطاب والإجراء ل روبرت دي بوجراند - ترجمة د/ تمام حسان - عالم الكتب - القاهرة ط ١ / ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م

(٢) نحو الجملة ونحو النص - مخطوط - ص ٢ نقلًا عن نحو النص د/ أحمد عفيفي ص ٨٣



ترنو إلى متن شرك أعجفا كأنما ينشر فيه مصحفا

وقد سئل عن معناها الأصمعي وأبو عبيدة وأبو زيد فلم يعرفوا لها معنى إذ لا مضمون للبيتين. وكذلك كل كلام هرائي لا معنى له، ومثل هذا ربما لا يكون لنحو الجملة اعتراض عليه؛ لأن كل جملة استوفت أركانها ومكملاتها وحسن ترتيبها بحيث يجوز أن تحلل وتعرب. لكن نحو النص لا يقبل مثل هذا إلا بعد طول تأمل وتحليل

٧ . القبول : وهي صفة تعني أن النص يمثل صورة مقبولة من صور اللغة بين أجزائها تماسك والتحام وهي محددة الدلالة، وهذه صفة يضعها نحو النص في مقابل مطابقة القاعدة وتعني أنه لا يقبل مثلاً التردد في الأوجه الإعرابية المختلفة المحتملة في الموضع الواحد، ولكن يعمل على تسخير كل صفاته كالتناص ورعاية الموقف والإعلامية وغيرها لاتخاذ رأى يؤدي إلى تحديد المعنى ومثال ذلك أنه لا يقبل التردد في أوجه الإعراب الناتج عن أن المصدر من الممكن أن تكون إضافته إلى الفاعل أو المفعول كما في "زيارة الأصدقاء تسعد النفس" أو التردد الناتج عن أن الصفة بعد المتضايقين صالحة لكل منهما كما في "عجبت لمعلمة اللغة العربية".

هذا هو الإطار العام لنظرية علم النص لدى الغربيين، لكن هناك تفاوتاً في الاتجاهات والاهتمامات بين نظرياته المختلفة، وبناءً على هذا، يرى كثيرون أننا إذا عدنا إلى النحو العربي وقارنا بينه وبين نحو النص بهذا الفهم نجد أنه نحو جملة أو من لسانيات الجملة. وقد وضح ذلك الدكتور تمام حسان ذلك بالاعتماد على نقاط الاختلاف والاتفاق بين الاثنين . فهناك صفات يتسم بها نحو الجملة وحده وهي :

- ١ . الأطراد ، ومعناه أن القاعدة حُكِّم على اللغة الفصيحة، وعلى الرغم من الاعتراف بالفصاحة للشذوذ يظل الشاذ شاذاً.
- ٢ . المعيارية، وتعني أن القاعدة سابقة على النص وأنها معيار للصواب والخطأ ينبغي أن يراعى عند إرادة القول.
- ٣ . الإطلاق، ومعناه أن القاعدة النحوية صادقة على ما قيل من قبل وما سيقال من بعد فهي الحكم الذي يرد إليه الكلام كله .
- ٤ . الاقتصار في بحث العلاقات على حدود الجملة الواحدة فلا يتخطاها إلا عند الإضراب أو الاستدراك أو العطف وما يشبه ذلك .
- ونحو النص ينأى عن هذه الصفات الأربع كلها . فهو فيما يتعلق بالأطراد يعترف بالمؤشرات الأسلوبية، وهي تصرفات خاصة يلجأ إليها منشئ النص ليميزه عن غيره أو ليثير بها انتباه المتلقي. وهو أبعد ما يكون عن المعيارية والإطلاق؛ لأنه نحو تطبيقي لا يأتي دوره إلا بعد أن ينشأ النص ويكتمل. وكذلك يتجاوز نحو النص العلاقات داخل حدود الجملة الواحدة إلى أجزاء النص كله أيا كان طوله، محلاً إياها ومنتبهاً لها.
- وفي مقابل ما سبق هناك صفات تخص نحو النص وحده ولا تعني نحو الجملة في شيء، وهي خمسة من المعايير السبعة التي ذكرناها من قبل للنص وهي: القصد والتناص ورعاية الموقف (المقامية) والإعلامية والقبول .

ويتفق الاثنان نحو الجملة ونحو النص في صفتين هما : التضام (وهو ما ذكرناه باسم السبك) والاتساق(وهو ما ذكرناه باسم الحبك). والتضام علاقة لفظية تشمل الافتقار والاختصاص والتلازم والمطابقة وعود الضمير وما شابه هذا، والاتساق علاقة في المعنى بين المتضامين تجعل





أحدهما غير نابٍ في الفهم عن الآخر. فلا وجه لجملة فعلية مثل "فهم الحجر" ولا لجملة اسمية مثل "السماء تحتنا". فذلك غير مقبول في الظروف العادية لاستعمال اللغة وقد يكون مقبولاً في المواقف غير المعتادة كالسخرية والمجاز<sup>(١)</sup>

وهذا الاختلاف الواضح بين الاثنين : نحو الجملة ونحو النص، لا يترتب عليه إمكان إغناء أحدهما عن الآخر، بل هما يتكاملان وقواعد نحو الجملة تمثل جزءاً أساسياً غير قليل ينبنى عليه نحو النص .

**وبعد:** فلست بصدد تقييم هذه النظرية ولكن :-بادئ بدء -أرى أنه من الواجب أن ينتفع الباحثون والعلماء بما بين أيديهم من المناهج التي تعين على إخراج مذخوراتنا التراثية في ثوب قشيب أنيق ، والحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق الناس بها ولكن بدا لي بعض الملحوظات:

(١) الاضطراب الواضح في تحديد المفاهيم والمصطلحات إما لأنها مترجمة نقلا عن مبدعيها وإما لأنها غائمة في أذهان أصحابها ، ومن البدهي أن تحرير محل النزاع في المصطلحات من المنطلقات المهمة في الفهم والإفهام ،ولكنك قد تقرأ لمفهوم واحد عدة تعريفات لا يمكن بحال أن تبني بعدها تصوراً يمكن فهمه.

(٢) وجوب توافر معايير نحو النص السبعة في كل نص تحكم لا مستند له ،إذ الأنماط الفريدة متمثلة في القرآن الكريم وقراءاته وفصيح الكلام شعره ونثره وهى الأنماط التي يمكن الاحتكام إليها و القياس عليها

(١) نحو الجملة ونحو النص، ٢،١ د/ تمام حسان ،ونحو النص د/ أحمد عفيفي

ليس من اللازم اللازم فيها ذلك . فمثلا : القصدية من المنطلقات المهمة في تحليل النصوص وفق ضوابط محددة ، ولها مظانها التي تشيع فيها وتفتقر إليها كالحذف والإضمار والتقديم والتأخير وحروف المعاني والألغاز والأحاجي النحوية وغير ذلك ، أما القول بوجوبه في كل نص كميّار ثابت فسيكون بذلك في كثير من النصوص فيه محاكمة للقصود والنيات ، أو من الرجم بالغيب، ولا يمكن للمتلقي ( الحَكَم على النص) الحكم على صحة قصد المتكلم مكرهاً أو مخطئاً أو ناسياً ما لم تكن هناك قرائن دالة على مقصوده ومراده .

(٣) أن كثيراً من نماذج نحو النص مصنوعة وموغلة في الركاكة الأسلوبية، وهم يرفضون الصنعة في نحو الجملة فكيف تكون الصنعة حلا لهم حراماً على غيرهم؟! فمن الواضح أن هذه النظريات تحتاج إلى جهود مخصصة لتستوي على سوقها ، وتؤتى أكلها وثمارها.

وعلى كل فقد انتهت الدراسات (١) التي تناولت الجانب الدلالي من اللغة في بحثها عن المعنى إلى تحديد خمسة أنواع من المعاني هي:

(١) المعنى المتأثر بالصوت مثل التنغيم والنبر الذي ينتج عنه معان مثل التعجب والاستفهام والتقدير.

(٢) المعنى الصرفي الذي تؤديه صيغة الكلمة ، فكلمة (استغفر) لها معنيان :معنى معجمي مستفاد من مادتها اللغوية (غفر) ومعنى آخر مستفاد من (استفعل) وهو الطلب.

(١) علم الدلالة لأحمد مختار عمر ص ١٣، ١٤ عالم الكتب ط ٣ القاهرة ١٩٩٤



(٣) المعنى الوظيفي : وهو الدور الذي تؤديه الكلمة أو الجملة أو شبه الجملة في موقعها من التركيب ، ويحدد هذا الدور علاقتها بغيرها من الكلمات كأن تكون فاعلا أو مفعولا به أو خبراً أو حالا أو غير ذلك.

(٤) المعنى المعجمي : وهو المعنى الذي يدل على المعاني المفردة للكلمات قبل انتظامها في الجمل وقد تكفلت المعاجم بهذا النوع من المعنى .

(٥) المعنى المقامي : ويقصد به السياق والمقام والملابسات التي تعترى الحدث اللغوي ابتداء من منشئه ومبدعه وقصده منه وانتهاء بالمتلقى وإفادته منه وما بينهما من معرفة حال المخاطب والعرف الثقافي والتطور اللغوي ودلالة الحال وغير ذلك ، وكان هذا المعنى هو الأرحب والأعمق لدراسات نمت حتى استقلت قديماً فيما هو معروف بعلم المعاني وحديثاً فيما يعرف بنحو النص.

وقد ألم نحائنا القدامى بهذه المعاني جمعاء قبل استقلال علم البلاغة وبعدها ، ولا أجد مثالا أدلف منه إلى تبيان هذه المعاني مرتبطة بمعايير (نحو النص) أبين من شاهد أبي على الآتي:





## المبحث الثالث:

مع شاهد من شواهد أبي علي الجامعة

أبو علي رافد من روافد اللغة وهو قريب الدار من الفصاحة والفصحاء والرواية والرواة ، وقد عني في مسائله المشكلة بلغة الشعر اشتقاقاً ودلالة مع ربطها بقراءات القرآن الكريم وإنشاد الشعر ولهجات العرب حتى استطاع أن يوظف ما توصل إليه النحويون من وصف للحروف وتصنيف لها مع تعليلها حين النظر في كلامها وذلك فيما يتصل بالأداء الصوتي والأبنية الصرفية وصياغة الجمل ودلالة التراكيب وما تحمل من تقديم أو تأخير أو حذف أو إضمار أو ضرورة أو غير ذلك مرتبطاً بمقاصد العرب في ألفاظها ومعانيها، وكان مبعث الإشكال في هذا البيت أمران: الأول) أن محل الشاهد من المبهمات التي يتعذر القول الفصل فيها ما استقام التركيب وتنوعت الدلالات مما أعطته مساحة حركية لإبراز قدراته على فك الغوامض والمشكلات والثاني : تعدد الرواية وما أثارته من توابع ، إذ الرواية المشهورة لا إشكال فيها . وندع الشاهد ليكشف لنا عن مكنونه

قال أبو علي : أنشدنا محمد بن السري :

من النَّفَرِ الملائى الذين إذا هموا

يَهَابُ النَّوْمِ حَلْقَةَ البابِ قَعَقَعُوا(١)

(١) البيت لأبي الربيع الثعلبي ، شاعر إسلامي وهو في الأصول لابن السراج

٣٥٤/٢ تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي - مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٩٨٥م

وهو من شواهد أبي علي في العضديات مسألة (٧٧) فقد شغل مايربو علي

عشرين صفحة من ١٧٩/١٦١ تحقيق د/ علي جابر المنصوري - مكتبة

قال أبو علي: اعلم أن اللائي واللاتي اسمان موصولان ووصفان غالبان كالأبرق والأبطح وغير ذلك من الصفات التي غلبت حتى تستعمل في أكثر الأمر بغير إجراء على موصوف وهما على أبنية الآحاد ، وليستا من أبنية الجموع المكسرة ، فأما (اللائي) فجمع التي من غير لفظه ، وأما (اللاتي) فجمع التي وهى من حروف التي ، إلا أن اللاتي على وزن فاعل والتي على وزن فَعَل ... فهذا القول في ذكر الحروف التي منها صيغتنا ، فأما الدلالة على كون كل واحد منهما جمعا فما جاء في التنزيل من قوله تعالى "واللاتي يأتين الفاحشة" النساء من آية (١٤) فثبات النون في "يأتين" الراجعة من الصلة إلى الموصول التي هي ضمير جماعة المؤنث يدل على أن اللاتي جمع مؤنث وقال "واللاتي تخافون نشوزهن" النساء من آية (٣٤) وكذلك دلالة هذا النحو ، وأما الدلالة على كون (اللائي) جمعا لتي فقولته تعالى "واللائي يئسن من المحيض ... واللائي لم يحضن" الطلاق من آية (٤) ولو قيل : اللائي موضع اللاتي واللاتي موضع اللائي لاستقام في هذا النحو، ولا يكون ذلك في التلاوة ؛ لأن القراءة سنة.

ثم تحدث عن الحمل على المعنى وأنه كثيرا ما يستخدم في تعليل خروج بعض النصوص على قواعد المطابقة سواء أكان في النوع أم العدد

---

النهضة العربية- ط١ ١٩٨٦، وهم من شواهده أيضا في كتاب الشعر أو الأبيات المشكلة الإعراب ص٤٠٦، ٤٢٤ بتحقيق وشرح د/محمود محمد الطنحى ط١ ١٩٨٨م، وقال البغدادي في الخزانة ٦/٧٨/٨٢ تعليقا على هذه الرواية التي حكاها عن أبي علي " وجميع من روى هذا البيت رواه " من نفر البيض " أو " من نفر الشم " ولم أر من رواه " من نفر اللائي الذين " إلا النحويين .



وبخاصة في التذكير والتأنيث والإفراد والجمع وحالات التعدي واللزوم ، فقال  
:جاء (اللائى) جمعاً لمذكر ثم علل لذلك بقوله

(أ) ألا ترى أنه وصف به النفر والنفر مذكر ؛ لأنه جمع رجل ، قال  
سيبويه " لو قلت في الإضافة إلى نفر "رجلي" نقلت في الإضافة إلى الجمع  
واحدى" (١) يريد أن نفرًا جمع لرجل كما أن جمعا جمع لواحد .

ب)ويدل على تذكيره أمر آخر وهو وصفه له بالذين ...ويدل على  
تذكيره شيء ثالث وهو :

ج)أن الشاعر قال فيما أنشدنا بعض الرواة :

أَلَمَّا تَعَجَّبِي وَتَرَى بَطِيْطًا      من اللائين في الحقب الخوالي  
فجمعه بالياء والنون وهذا جمع يختص به المذكر في أكثر  
الأمر... ثم شرع فى تبيان ما يحتمله البيت من أوجه إعرابية معولا على  
الحذف رابطاً بين المعنى والإعراب مراعيًا قصد المتكلم وحال المخاطب  
مستدلا لكل رأى ذهب إليه بما يعضده من قراءات القرآن ولهجات العرب فى  
نظمها ونثرها حاملا النظر على النظر والشبيه على الشبيه وهو مايسمى  
"التناص" فقال : قوله :

من النفر اللائى.....

يحتمل ثلاثة أضرب: أحدها : أن يكون الراجع من الصلة محذوفا  
كأنه قال : من اللائى هم الذين إذا ...، فحذف الراجع إلى الموصول كقراءة  
من قرأ " تماما على الذى أحسن" الأنعام (١٥٤)...والوجه الآخر: أن يكون  
حذف الصلة لدلالة صلة ما بعدها عليها ومثل ذلك قول الآخر:

(١) الكتاب لسبويه ٨٩/٢

فإن أدع اللواتي من أناس أضاعوهن لا أدع الذوينا  
وكقول العجاج:

بعد اللتيا واللتيا والتي إذا علتها أنفُس تردت

فلم يأت للموصولين الأولين بصلة في اللفظ.. والوجه الثالث: أن  
البغداديين قد أجازوا جميعا في هذه الموصولة أن توصف ولا توصل كما  
أجازوا جميعا ذلك في "من وما) وقد أنشد أبو عثمان عن الأصمعي :  
حتى إذا كانا هما اللذين مثل الجديلين المحمّلين  
فعلى هذا يجوز أن يكون (الذين) وصفا للئى).<sup>(١)</sup>

ثم قال : وأما (هم) فإنه يرتفع بمضمر يفسره (قعقعوا) المتأخر ،  
والتقدير إذا أظهرت المضمر الذى ارتفع عليه الضمير : إذا قعقعوا قعقعوا  
لأن الضمير يتصل بالفعل المضمر إذا أظهرته ، ثم أشار إلى المعنى  
الوظيفى الذى تؤديه الكلمة فى موقعها من التركيب لأنه قد يتوافر المعنى  
الوظيفى ويغيب الترابط المعنوى فيكون الأسلوب غير مستقيم أو كما يحلو  
لبعض المحديثين أنه نحو جملة لانحو نص فقال: "ولايجوز أن يكون الشرط  
(يهاب) لأنه لا يجوز أن يفسر ما ارتفع عليه (هم) وإنما يفسره قوله  
(قعقعوا) والتقدير : إذا قعقعوا حلقة الباب هاب اللئام دقها لأنهم ليسوا على  
ثقة من الإذن لهم ، كما يثق هؤلاء النفر الرؤساء بأنهم يؤذن لهم ،  
قعقعوا وإن كان مؤخرا فى اللفظ مقدم فى التقدير بدلالة أنه لا يخلو من أن  
تجعل الشرط (إذا يهاب) أو ( إذا قعقعوا) فلا يجوز أن تجعل الشرط (يهاب)  
لأنه لا يفسر ما ارتفع عليه (هم) كما يفسره (قعقعوا) ، ألا ترى أنه مشتغل

(١) العضديات ١٦١/١٦٩ باختصار وتصرف .





التثنية والجمع والتحقير ووصف الأسماء بها ووصفها أيضا وصياغة الاسم المفرد الذى يراد به الجمع .

وأما الثانى : فيجوز أن يكون من (اللاء) فقلب الهمزة ألفا للحاجة إلى إقامة الوزن والضرورة الشعرية كما قلبها لذلك فيما أنشده سيبويه:  
راحت بمسلمة البغال عشية فارعى فزارة لا هناك المرتع (١)  
فلما قلبها ألفا لذلك التقت ساكنة مع الألف التى قبلها فحذف الأول من الساكنين...ويقوى ذلك : أنك إن حذف الأول منهما حذفت العين والمحذوف فى هذا النحو من العينات قليل والمحذوف من اللامات أكثر .

ثم أشار إلى دور السياق وقصد المتكلم فقال: فإن جعلت فيه الذين وصفا للآئى والذين مخصوص بالصلة فهلا امتنع أن يكون الذين وصفا لتخصص الذين وشياع الآئى ، فالقول : إن الذين وإن كان مخصوصا بالصلة فإنه لما لم يكن مقصودا به شئ بعينه صار فى الشياع بمنزلة : قد أمر بالرجل مثلك فيكرمنى ، فكما أن الرجل فى حكم الشياع لما لم يقصد به واحد بعينه وإن دخله لام التعريف كذلك (الذين) وإن كان مخصوصا بالصلة

(١) البيت للفرزدق فى ديوانه ص ٥٠٨ وهو من بحر الكامل واستشهد به سيبويه على إبدال الهمزة ألفا للضرورة ، وقال الأعمى " الشاهد فى إبداله الألف من الهمزة فى قوله ( هناك ) ضرورة وإن كان حقها أن تجعل بين بين لأنها متحركة ، ينظر الكتاب بشرح شواهد الأعمى ٢ / ١٧٠ والمقتضب للمبرد ١ / ٣٠٣ والعصديات / ١٧٤ وشرح ابن يعيش ٩ / ١١٣ وشرح شواهد الشافية ٤ / ٣٣٥ وأمالى ابن الشجرى ١ / ٨ وضرورة الشعر للسيرافى ص ١٣٨ و المحتسب ٢ / ١٧٣ .



لما لم يقصد به واحد بعينه صار فى حكم الشياخ فلم يمتنع أن يوصف به  
(اللائى).<sup>(١)</sup> والآن ننتقل من منهجه إجمالاً إلى منهجه تفصيلاً.

---

(١) العضديات ص ١٦٩





## منهج أبي علي في تحليل أبياته المشكلة وتحتة سبعة مباحث

الأول: التعويل على الحذف.

الثاني: التوسع في الأوجه الإعرابية.

الثالث: قصد المتكلم.

الرابع: تعدد الرواية.

الخامس: اللهجات.

السادس: الحمل على المعنى

السابع: الضرورة الشعرية واحتكامه إلى

علمي العروض والقافية.





## المبحث الأول التعويل على الحذف

احتفل أبو على بالحذف واسترسل في الكلام عليه ووضع ضوابطه وخصه بشواهد عدة بسط فيها حديثه عما حذف من الجمل والأسماء والآحاد والحروف اختصاراً أو لكثرة الاستعمال أو لغيرهما ، وما حذف من حروف المعاني وما حذف من أحرف الكلمة بحيث لو أردت البحث عن الحذف في مسائله وأبياته المشكلة للزمك قراءتها كلها ، ولو جمعت مستقلة وحدها لصارت كتاباً ضخماً<sup>(١)</sup>. وعلى الرغم من هذه الكثرة الكاثرة من الشواهد فقد آثرت شاهداً من باب "إضمار الفاعل" لما يحمل من دلالات خاصة ، ولما له من وثيق الصلة بمعايير نحو النص.

يقول أبو على: وأما الفاعل المضمرة المسند إليه فعله فعلى ثلاثة أضرب : أحدها : أن يكون ذكره وكنى عنه ، والآخر : ألا يكون ذكره جرى ولكن دل عليه حال مشاهدة فكان ذكره كجرى الذكر ، والثالث: أن يكون مضمراً لا يستعمل إظهاره .

فمثال ما ذكر فعاد الضمير إليه قول الشاعر:

(١) زادت مواضعه التي تحدث فيها عن الحذف في كتابه الشعر وحده (شرح الأبيات المشكلة للإعراب) عن مائة موضع فتحدث على سبيل المثال عن حذف أن وإضمارها في ٣٥٢،٤٠٢ ، ٤٥٩، وحذفها هي والفعل ص ٤٩٦،٥٢١، وحذف حروف المعاني ص ٤٩،٧٣، وحذف الصلة في ٣٩١،٣٩٣،٤٢٥، وحذف المضاف في ما يزيد عن أربعين موضعاً ينظر الفهارس ص ٦٦٩.

مثلُ القنا سَحَجَ الثَّقافُ كعوبِهِ فاهتزَّ فيه لدونةٌ وذبولٌ (١)  
ففي قوله "اهتز" ضمير القنا....

فأما ما أضمر مما لم يجر له ذكر ولكن دلت عليه حال مشاهدة  
فنحو ما قال سيبويه " إذا كان غدا فأتنا " والمعنى إذا كان ما نحن عليه  
من الرخاء أو البلاء في غد فأضمر الفاعل لدلالة الحال عليه....ومن ذلك  
قول أبي ذؤيب الهذلي:

أمنك البرق أرقبه فهاجا فبت إخاله دُهْمًا خِلاجًا (٢)

أي: إخال الرعد فأضمره وإن لم يجر له ذكر.

وأما الثالث وهو بيت القصيد فقال: ومما أضمروا ولم يجر له ذكر  
من الفاعل قول الهذلي:

أفعنك لأبرق كأن وميضه غابٌ تَسَنَّمَه ضرامٌ مثقب  
سادٍ تجرّم في البضيع ثمانيا تعلقو بعيقات البحار وتجنّب (٣)

(١) البيت لجرير في ديوانه ص ٩٣ من بحر الكامل ، وسحج: قشر ، والثقف : ما  
تسوى به الرماح، وقوله "فيه لدونة وذبول : في موضع نصب على الحال كأنه  
قال : اهتز لنا ذابلا : ينظر : كتاب الشعر لأبي على / ٤٤٦

(٢) البيت لأبي ذؤيب من بحر الوافر في شرح أشعار الهذليين ص ١٧٧.

(٣) البيتان لساعدة بن جؤية الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ١١٠٣، وهو من  
شواهد أبي على في كتابه الشعر ص ٤٦٣، وتجرم: استوفى ثمانيا ، والبضيع :  
جزائر البحر ، وعيقات : جمع عيقة وهي فناء من الأرض وسيستوفى أبو  
على شرحه في أصل الشرح.





ساد: فيه قولان، أحدهما من الإسآد وهو سير الليل ، أراد سائد فقلب. والقول الآخر : ساد مهمل، فعلى القول الأول يكون قد حذفت الهمزة كما حذفت من ليل غاض ونحو ذلك....، ويجوز أن تكون من السدى الذي هو الكرم.

فأما فاعل "تجرم" فالقول فيه إنك إن جعلت قوله "ساد" من أسادت فإنه على هذا صفة من صفات البرق ، فإذا كان هذا صفة للبرق ففاعل "تجرم" يكون على ضربين: أحدهما : أن يكون أضمر السحاب وإن لم يجر له ذكر لدلالة ذكر البرق عليه كما أضمر الرعد لدلالة البرق عليه في قوله:

أمنك البرق أرقبه فهاجا فبت إخاله دهما خلجا

أي: إخال الرعد دهما ، أي : صوت دهم ، إلا أنه أضمره لجرى ذكر البرق الدال على الرعد . والآخر: أن يكون أراد : تجرم سحابه ، أي سحاب هذا البرق ، فحذف المضاف الذي هو سحاب المضاف إلى ضمير البرق وأضمر البرق فكأنه قال: تجرم البرق ، والمراد سحاب البرق أى تقطع السحاب وتفرق في هذا الموضع ليأخذ منه الماء...

ومن قدر "ساد" من السدى الذي هو الندى ، فإن "ساد" ينبغي أن يكون خبر ابتداء محذوف تقديره : سحابه ساد ، أي : ندٍ، فيكون "ساد" من صفة السحاب ، ولا يكون من صفة البرق على هذا التأويل ألا ترى أن البرق لا يوصف بالندوة ، فإذا كان كذلك ، كان فاعل "تجرم" ضمير السحاب الذي لو كان هذا المبتدأ مظهرًا لعاد الذكر إليه.

ومن جعل "ساد" من السدى الذي هو الإهمال وخلاف ضبط الشيء وحصره ، كان "ساد" في موضع رفع على أنه صفة للبرق ، ولا يمتنع البرق

أن يوصف بذلك كأنه لكثرتِه ودُوُوبِه في ليلته ، خرج عن الحصر والضبط ، فلا يمتنع وصف البرق ب"ساد" إذا كان من هذا الوجه ، كما امتنع من الوجه الآخر.<sup>(١)</sup>

من خلال الشاهد السالف الذكر يحسن بي أن أسجل مع أبي على ما

يلي:

(١) كشف أبو على عن دلالات الألفاظ المعجمية والوظيفية مقلِّباً فكره فيما تحتمله من معان بما يؤكد أن وظيفة النحو العربي في الأصل هي تخصيص المعنى وتحديدده أكثر مما هي ضبط المبنى وتنظيمه.

(٢) نبه على مقاصد العرب وأنحاء تصرفاتها في ألفاظها ومعانيها ، ومن هذه المقاصد التعويل على الحذف مبرراً ضوابطه - إذ لا حذف إلا بدليل - يدل عليه المعنى أو القرائن والسياق ، فتحدث عن حذف الهمزة وعن إضمار الفاعل وإن لم يجر له ذكر وعن حذف المضاف ، وعن حذف المبتدأ ، بما يبرز أن اللغة ترجمان الفكر وأداة من أدواته ، فإذا أسقط الاستعمال بعض أجزاء الجملة ، بقيت الصورة الذهنية مفهومة بالقرائن ، فإذا أول الدارس جملة أو عبارة فإنما يؤوله استثناساً بما هو مفهوم من مدلول الجملة.

(٣) ألح كثيراً على إرادة المتكلم وقصده ، وبنى على ذلك أحكامه رابطاً بين المعنى والإعراب معللاً ومتوسعاً في الأوجه الإعرابية.

(٤) بدا واضحاً سرعة استحضاره للأشباه والنظائر والأضداد والضرائر (التناس) فقد شغلت هذه المسألة ما يربو على عشرين صفحة - قد

(١) كتاب الشعر: من ص ٤٦٣/٤٦٧ بتصرف واختصار.



انتقيت دقائقها - في ترتيب محكم ينبئ عن نزعة منطقية واتجاه عقلي منظم فيما يتناوله من مسائل.

(٥) كان أبو علي على فقه تام بالقرائن المقامية وعلم المخاطب ولا أدل على ذلك مما ذكره في القسم الثاني من الفاعل المضمر وهو: ألا يكون ذكره جرى ولكن دل عليه حال مشاهدة، بما يدل على أن منهج الحذف الذي صدر عنه نحائنا لم يكن اعتباطاً ، وإنما توقف في كثير من مناحيه على عناصر التركيب الذي يقع فيه الحذف ، وقدرة المخاطب على إدراك المحذوف ، وقصد المتكلم من الحذف ، والموقف الكلامي الذي يجيز صحة التركيب الواقع فيه الحذف أو عدم صحته ودلالة هذا المحذوف وقيمه في هذا التركيب ، أفترى بعد ذلك أن نحائنا الأقدمين قد أغفلوا شيئاً من معايير نحو النص أو كان نحوهم نحو جملة؟!!





## المبحث الثاني

## التوسع في الأوجه الإعرابية:

أبو على نحوى لغوى ملئ ،مخر عباب الشعر ، وقلب فيه فكره ،وأعاد نظره فيما يحتمله من الأوجه الإعرابية يرفده في ذلك أصالة نحوية وثروة لغوية غزيرة ،فإذا ما تصدى لبيت أتى عليه بما يستلزمه الإعراب و ما يقتضيه المعنى مستوفياً معللاً معدداً كل ما يحتمله البيت وكانت هذه إحدى سماته المنهجية البارزة في تناوله لأبياته المشكلة من ذلك قوله فيما أنشده التوزي عن أبي زيد:

ماذا يغيرُ ابنتي ربيعِ عويلهما لا ترقدان ولا بؤسى لمن  
رقدا(١)

قال أبو على: القول فى (عويلهما): أنه لا يخلو أن يكون مرتفعاً بيغير ، أو يكون بدلاً ، فإن ارتفع بأنه فاعل يغير وجب أن ينتصب "ماذا" إذا جعلتهما اسماً واحداً ب"يغير"وقد انتصب به "ابنتا ربيع" فتكون قد عدت "يغير" إلى مفعولين .

وإن جعلت "ذا" بمنزلة الذي والفاعل "عويلهما" وجب أن يكون فى "يغير" ضمير منصوب يعود إلى الذي ويرتفع "ما" بالابتداء فيتعدى "يغير" إلى هذا الضمير ، وإلى الابنتين لابد من ذلك ؛ لأنه لا يجوز أن يتضمن

(١)البيت من مطلع قصيدة لعبد بن مناف الهذلي ينظر: شرح أشعار الهذليين ص١٧١وهو من شواهد أبي علي في كتابه الشعر ص٣٨٤، ومعنى يغير: يميز أي يعطى الميرة وهى الطعام والمعنى : ماذا يغنى ابنتى ربيع عويلهما وما يرد عليهما بكاؤهما و(وابنتا ربيع ) أختا الشاعر ، ومن نام فلا بؤسى له.

ضميرًا مرفوعًا لارتفاع الظاهر به وذلك خطأ أيضًا ؛ لأنه لا يتعدى إلى مفعولين فإذا لم يجر ذلك وجب أن تجعل "العويل" بدلًا ، إما من المضمير من "يغير" وإما من "ما" أو من ماذا" إذا جعلته مع "ما" اسمًا واحدًا فلا يجوز أن يكون بدلًا من واحد منهما ؛ لأنه لو كان كذلك لوجب أن يذكر حرف الاستفهام... فإذا لم يجر البديل من هذين وجب أن يكون من الضمير ، وإن جعلت "ما" استفهامًا ، وذا"بمنزلة الذي فالضمير الذي في "يغير" عائد إلى "ذا" الذي بمنزلة الذي ، والابتتان مفعولتا هذا الضمير ، و"العويل" بدل منه في الوجهين جميعًا ؛ لأن "ذا" يقع على جميع ما يشار إليه فيستقيم أن يكون "العويل" بدلًا منه كما يبدل الشيء من الشيء إذا كان إياه ، وكذلك إذا جعل "ما" و"ذا" اسمًا واحدًا جاز البديل ؛ لأن "ما" في جواز وقوعها على الأجناس المختلفة مثل "ذا" .<sup>(١)</sup>

وقال في بيت ذي الرمة يصف ظليما (ذكر النعام) :

شَخْتُ الْجَزَارَةِ مِثْلُ الْبَيْتِ سَائِرُهُ    من المسوح خَدَبٌ شَوْقِبٌ خَشْبُ  
(٢)

قال أبو علي: القول في ارتفاع "سائرته" أنه يكون على ضربين ، أحدهما : أن يكون مرتفعا بمثل لأنه بمعنى "مماثل" لأنه يجوز أن يعمل

(١) السابق/٣٨٥

(٢) البيت لذى الرمة في ديوانه ص ١٥١ من بحر البسيط يصف ظليما وهو ذكر النعام ، وشخت الجزيرة: دقيق القوائم والرأس ، والمسوح : الشعر ، وخدب: ضخم ، وشوقب: طويل غليظ ، ينظر حاشية كتاب الشعر تحقيق د/ الطناحي ص ٢٨٦، ١٠٤



عمل الفعل كما تقول :قائم الزيدان فترفعهما بقائم وإن لم تعتمد به على شيء وهذا في مثل البيت أحسن... والوجه الآخر: أن يرتفع "سائره" بالابتداء ، كأنه قال: شخت الجزارة سائره مثل البيت من المسوح ، فقدم خبر المبتدأ ، فإذا حمله على ذلك احتتم قوله من المسوح أمرين أحدهما: أن يكون صفة لمثل لأنه نكرة وإن أضفته إلى المعرفة .والآخر: أن يكون حالا من المضاف إليه الذي هو "البيت" وفي كلا الوجهين يقع الفصل بالمبتدأ الذي لا يلبس الحال ولا الوصف .<sup>(١)</sup> ثم رجح الوجه الأول في موضع آخر معللا أن الفصل بالأجنبي وإن جاء في الشعر -والشعر موضع ضرورة -فإن أمكن حمله على غيره كان أولى لأن الضرورة نهاية التوجيه.<sup>(٢)</sup>

<sup>(١)</sup> كتاب الشعر/٢٨٦

<sup>(٢)</sup> السابق/١٠٤ بتصرف.







### المبحث الثالث قصد المتكلم

النحو من معانيه الأصيلة في اللغة حيثما دار : هو القصد ومنه اشتقاقه في الكلام كأنه قصد الصواب<sup>(١)</sup> وقصد المتكلم من المنطقات المهمة التي انطلق منها أبو على في تحليله لأبياته المشكلة وكانت أشد وضوحا في مباحث الحذف والتقدير والتقديم والتأخير والعامل وحروف المعاني، أما الحذف والتقدير فيرى النحاة أنه إذا ظهر المعنى الذي يقصده المتكلم بقرينة حالية أو مقالية أو غيرها لم يحتج المتكلم إلى اللفظ المطابق لإفادة السامع هذا المعنى لعدم حاجته إليه ومن ثم يمكن حذفه، ولإثبات والحذف علة وثيقة بقصد المتكلم وحال المتلقي ( القصدية والإعلامية) والقاعدة الأم ما ذكره الإمام الشاطبي في مقاصده إذ قال "للإثبات مقاصد في كلام العرب لا تنكر ، كما أن للحذف مقاصد ، فقد يكون الجزء معلوماً ولا يجوز مع ذلك الحذف بحسب قصد المتكلم ألا تراهم جعلوا لحذف الفاعل مقاصد كثيرة ، ومثلها يلزم في إثباته ، إذ لا فرق في المقاصد البيانية بين الحذف والإثبات ،ومن أنكر هذا فهو صائم عن كلام العرب"<sup>(٢)</sup> ويقول أبو على "وحذف أن وإرادتها قد كثر وما كثر كثرته لم ينبغ إحالته"<sup>(٣)</sup>

(١) الجمهرة لابن دريد ١٩٧/٢ ولسان العرب لابن منظور ٣١٠/١٥

(٢) المقاصد الشافية للشاطبي ٩٣/٢ تحقيق أ د/محمد إبراهيم البنا .

(٣) كتاب الشعر (الأبيات المشكلة للإعراب)ص ٥٢٢

ولعله من الملاحظ أن للحذف إيجازًا واختصارًا يمكن أن يعلل له في ضوء (علم المخاطب) ولذلك نجد المبرد يقول: "فكل ما كان معلوما في القول جارياً عند الفاعل ، فحذفه جائز لعلم المخاطب"<sup>(١)</sup> وقول المبرد هذا يتضمن أمرين: الأول : أن الحذف مرتبط بما هو معلوم من القول ويمكن استخراج المحذوف مما قيل. والثاني: أن هذا الحذف مرتبط كذلك بما يجرى على ألسنة الناس.

أما التقديم والتأخير فله وثيق الصلة بالمعنى الدلالي للتركييب وطبيعة المتلقي بما يبرز الأغراض والمعاني النحوية والدلالية التي يريد بها المتكلم ، ولا أجد أجمع مما قاله الإمام عبد القاهر في باب اللفظ والنظم إذ يقول : "وجملة الأمر أنه لا يكون ترتيب في شيء حتى يكون هناك قصد إلى صورة وصفة إن لم يقدم فيه ما قدم ، ولم يؤخر ما أخر ، وبدئ بالذي ثنى أو ثنى بالذي ثلث به ، لم تحصل لك تلك الصورة وتلك الصفة"<sup>(٢)</sup>

أما الأمر الثالث وهو العامل: فإن تغير علاقات الاقتران بين العوامل والمعمولات من حيث الذكر أو الحذف أو التقديم والتأخير لا تخضع لتأثير العامل وحده ، وإنما يتم هذا التغيير بناء على أغراض معنوية إلى جانب علاقات الاقتران اللفظية ، فقد تدفعنا تلك الأغراض إلى إلغاء عمل العامل الظاهر ، وتقدير عامل آخر مناسب للمعنى الذي يتجه إليه مقصود المتكلم لأسباب عقدية أو لأغراض سياقية مقصدية أو غير ذلك، ولأن علاقة الاقتران هذه بين العامل ومعموله تخضع في طريقة تركيبها من الوجهة

(١) المقتضب للمبرد ٢٥٤/٤ تحقيق د/ محمد عبد الخالق عزيمة.

(٢) دلائل الإعجاز ٣٦٤



النفسية والعقلية إلى مرامي المتكلم وغاياته من كلامه ، ولأن مدار النحو  
أولا وآخرا على المعاني.<sup>(١)</sup>

وأما حروف المعاني فهي من الأسس المهمة في تركيب الكلام ولا  
أدل على ذلك مما استهل المرادي كتابه به إذ قال: " فإنه لما كانت مقاصد  
كلام العرب -على اختلاف صنوفه- مبنياً أكثرها على معاني حروفه صرفت  
الهمم إلى تحصيلها ،ومعرفة جملتها وتفصيلها ، وهى مع قلتها وتيسر  
الوقوف علي جملتها قد كثر دورها وبعد غورها فعزت على الأذهان معانيها  
، وأبت الإذعان إلا لمن يعانيتها"<sup>(٢)</sup>. هذه الأربعة كانت أكثر وثاقة بقصد  
المتكلم وإلا فالحقيقة أن قصد المتكلم يمت إلى كل باب من أبواب اللغة  
بصلة ويكاد نكره يجرى عند تحقيق كل مسألة.ومن الشواهد الكاشفة ما  
يلي:

قال أبو علي في باب حذف حروف المعاني :

لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب عنى ولا أنت ديانى  
فتخزوني<sup>(٣)</sup>

ينظر :قصد المتكلم بين النحويين والأصوليين من بحث لى منشور فى مجلة  
قطاع كليات اللغة العربية بالقاهرة -العدد السادس ص ٣١٥

<sup>(٢)</sup>مقدمة الجني الدانى للمرادى ص ١٩

<sup>(٣)</sup>البيت لذى الإصبع العدوانى فى المفضليات ص ١٦٠ وهو من شواهد كتاب  
الشعر (باب من حذف حروف المعانى ) ص ٤١ ومعنى البيت : لله ابن عمك  
الذى سواك فى الحسب ، وماتلك فى الشرف ، فليس لك فضل عليه فتفخر به  
ولا أنت مالك أمره فتسوسه وتصرفه على حكمك وعنى بابن العم نفسه ينظر  
تحقيق وشرح د/ الطناحى الصفحة نفسها .

قال أبو علي: حروف المعاني تحذف مع الأسماء على ضروب ،  
أحدها: أن يحذف الحرف ويضمن الاسم معناه ، وهذا يوجب بناء الاسم نحو  
أين ، وخمسة عشر ، ولَهَى أبوك .

والآخر: أن يُعدل الاسم عن اسم فيه حرف ، فهذا المعدول لا يجب  
بناؤه ، لأنه لم يتضمن الحرف ، فيلزم البناء كما تضمنه الأول ، لأن الحرف  
يراد في ذلك البناء الذي وقع العدل عنه ، وإذا كان مرادًا لم يتضمن هنا  
الاسم ، ألا ترى أنه محال أن يراد ثم ، فيعدل هذا عنه ويتضمن معناه لأنك  
إذا تثبت الحرف في موضعين ، فلا يكون حينئذ عدلا ، ألا ترى أن العدل :  
أن تلفظ ببناء وتريد الآخر ، فلا بد أن يكون البناء المعدول غير المعدول  
عنه ومخالفاً له ، ولا شيء يقع في الخلاف بين (سحر) المعدول  
والمعدول عنه إلا إرادة لام التعريف في المعدول عنه ... والضرب الثالث :  
أن يحذف الحرف في اللفظ ، ويكون مرادًا فيه ، وإنما تحذفه من اللفظ  
اختصارًا واستخفافاً .

فأنت ترى إباح أبي علي على إرادة المتكلم ، وهل قصد المتكلم إلا  
إرادته ، وهل إرادته إلا قصده؟ ثم نفذ إلى محل الشاهد - بعد كلام طويل -  
ليبين أن المحذوف هنا من (لاه أبوك) الذي دل عليه المقام والسياق هو  
اللام التي هي فاء الكلمة لا الجارة ولا المعرفة معللا الوجه الذي اصطفاه  
بقوله "والدليل على أنها في قولهم (لاه أبوك) هي الفاء وليست الجارة أنها  
لو كانت الجارة في (لاه) وفتحت لمجاورة الألف لوجب أن تكسر في (لَهَى)  
ولا تفتح لزوال المعنى الذي أوجبه فتحه وهو مجاورة الألف ، فلما انفتحت



في غير مجاورة الألف انفتاحها في مجاورة الألف علمت أن الفتح لم يكن  
لمجاورة الألف...<sup>(١)</sup>.

وقال في باب الحروف التي يحذف بعدها الفعل : قال الشاعر:

تعدون عقر النيب أفضل مجدكم

بنى ضو طرى لولا الكمي المقنعا (٢)

فالناصب للكمي الفعل المراد بعد "لولا" وتقديره : لولا تلقون الكمي أو

تبادرون أو نحو ذلك ، إلا أن الفعل حذف بعدها لدلالاتها عليه.<sup>(٣)</sup>

ففي هذا البيت دلالة على أن حذف العامل سائغ استغناء بقصد

المتكلم ومعرفة السامع لأن العرب لا تحذف شيئاً حتى يكون معها ما يدل

عليه ، وهنا قد يكون ترك الذكر أفصح من الذكر .

وفى (البغداديات) أنشد أبو علي بيت الفرزدق:

وكلُّ رفيقٍ كلِّ رحلٍ وإن هما تعاظى القنا قوماً هما

أخوان (٤)

<sup>(١)</sup> كتاب الشعر للفارسي ص ٤٢/٤٧ بتصرف واختصار

<sup>(٢)</sup> البيت لجريز في ديوانه ص ٩٠٧ وهو من شواهد أبي علي في كتابه الشعر

ص ٥٧

<sup>(٣)</sup> كتاب الشعر : الصفحة نفسها .

<sup>(٤)</sup> البيت للفرزدق في ديوانه ٣٢٩/٢ وهو من شواهد أبي علي في

البغداديات (الأبيات المشككة الإعراب) من ص ٤٤٣/٤٤٨ ، ومعنى البيت : أن

كل رفيقين في السفر أخوان وإن تعادى قوماهما وتعاظوا المطاعنة بالقنا .

فقد كشف أبو علي غير شيء في العربية في هذا البيت ففيه حذف للضرورة الشعرية وحمل على المعنى مقترن بقصد المتكلم وتوسع في الأوجه الإعرابية مع التعليل لها دالا على قوة استحضاره للقواعد ووجوه التخريجات: فقال:

أما الضرورة: فقال أبو علي: فإن قلت: إنه حذف لام الفعل من (تعاطى) لالتقاء الساكنين ولم يرده إلى أصله للضرورة، فهو قول.

وأما الحمل على المعنى: فقال: فإن قلت: (تعاطى): تفاعل والألف لام الفعل ليست بضمير، وفي الفعل ضمير واحد؛ لأن (هما) وإن كان في اللفظ مثنى فهو في المعنى كناية عن كثرة، وليس المراد بالتثنية هاهنا اثنين، فيحمل الكلام عليه لكنه في المعنى يرجع إلى (كل) فحملت الضمير على (كل). ثم أكد هذا المعنى بقوله: "وإضافة "رفيقين" في هذا البيت إلى كل رجل، لو كان المراد بها اثنين فقط لكانت الإضافة مستحيلة؛ لأن رفيقين اثنين لا يكونان لكل رجل، ففي هذا دليل على أن "رفيقين" يراد بهما الكثرة،... وفيه أنه حمل (هما) على معنى (كل) وفيه الوجهان اللذان ذكرناهما في تعاطى.<sup>(١)</sup>

ثم ذكر ما يحتمله قوله (قومًا) بالتنوين من إعراب فقال: فأما قوله (قومًا) فيحتمل ثلاثة أوجه: أحدها: أن يكون بدلًا من "القنا"؛ لأن قومهما من سببهما وما يتعلق بهما، ويحتمل أن يكون مفعولًا له، كأنه قال: وإن هما تعاطى القنا للمقاومة، أي لمقاومة كل واحد منهما صاحبه ومغالبته، ويحتمل أن يكون مصدرًا من باب (صنع الله) النمل/٨٨؛ لأن

(١) البغداديات / ٤٤٧، ٤٤٦



(تعاطى القنا) يدل على مقاومة فيحمل (قومًا) على هذا كما حملت (وعد الله) على ما تقدم.

ثم أشار إلى أنه على ذكر من اختلاف الرواية وأن الرواية المشهورة بإضافة (قوما) إلى الضمير فقال: وينشد ونرى الرواية:

وكلُّ رفيقٍ كلِّ رحلٍ وإن هما تعاطى القنا قومًا هما أخوان  
بتخفيف الميم من (قوماهما) على أنه مثنى قوم مضاف إلى ضمير  
الرفيقين، والنحويون غير أبي علي يستشهدون بهذا البيت على تثنية قوم  
الذي هو اسم جمع، ف(قوماهما): فاعل تعاطى وحذف نون التثنية  
للإضافة إلى "هما". وأجاز فيه أبو علي أن يكون مرتفعًا بالابتداء و(هما  
أخوان) الخبر.







## المبحث الرابع تعدد الرواية

عرض -أبو علي - لهذه المسألة وناقشها وعالجها علاجًا يتفق وطبيعة اللغة فقبل كل الروايات التي وردت عن العرب والرواة الثقات في إشارة منه إلى أن تعدد الرواية في البيت الواحد لا يسقط حجيته بل هو في حكم شعرين : أحدهما صالح للاستشهاد به في الموطن الذي سيق له، والآخر غير صالح لذلك، لذلك كان من ضوابط النحاة في هذا الباب .

" الرواية لو ثبتت عن ثقة ، لم يجز ردها ، وإن ثبتت عندك رواية أخرى" (١)

" والروايات لا تتدافع ، فرواية بيت على وجه ، لا تقدح في روايته على وجه آخر ولا ترده بل كل واحدة تجري على وجهها ، لفصاحة القائل و الناقل" (٢).

ومعنى هذا كما ظهر في تعامل أبي علي مع الشواهد التي تعددت فيها الروايات أن ما يرد عن الثقات لا سبيل إلى رده بل ينظر إليه فإن لم يطرد له قياس حفظ سماعًا أو التمسث له نظائر لتبرهن على اطراد قياسه. كان هذا هو المنهج الأغلب الأعم الذي تعامل به أبو علي مع الشواهد ذات الروايات المتعددة .

يقول أبو علي في البغداديات في باب وجوه" ما في بيت أبي النجم العجلي يصف ظليما(ذكر النعام):

(١) الهمع للسيوطي ٤٥٨/٢

(٢) فيض نشر الانشراح لابن الطيب الفاسي ص ٤٨٠ ، ٦٤٢

قلتُ لشيبانَ : ادنُ من لقائه كما تُغدّي القوم من شوائه (١)  
 قال أبو علي: أنشد أبو بكر عن يعقوب أو غيره من أهل الثبت في  
 اللغة :كيما تغدى القوم ، وقال : وشيبان ابنه ، أي قلت له : اركب في  
 طلبه كما تصيده ، فتغدى القوم به ،

وأقول: إن "ما" على هذا الإنشاد تحتمل وجهين: يجوز أن تكون  
 زائدة كالتي في قوله "فيما رحمة" آل عمران ١٥٩، والفعل منصوب بإضمار  
 ( أن ) إلا أنه ترك على الإسكان وذلك مما يستحسن في الضرورات.  
 ويجوز أن تكون "ما" بمعنى المصدر في موضع جر "كي" و"تغدى"  
 صلته وموضعه رفع (٢) .

(٢) " لا " بين الزيادة و الاسمية : أنشد :  
 أبا جوده لا البخل واستعجلت به  
 نَعَم من فتى لا يمنع الجوع قائله . (٣)

(١) البيت لأبي النجم العجلي وهو من شواهد الكتاب لسيبويه ٤٦٠/١، والبغداديات  
 لأبي علي ص ٢٩٠

(٢) البغداديات لأبي علي ص ٢٩١

(٣) هذا البيت من بحر الطويل ولم أعثر على قائله وهو من شواهد في  
 الشيرازيات ٢ / ٥٦٢ التي حكاها عن أبي الحسن الأخفش ولم يفصل فيه  
 شيئاً وفي المسائل العسكرية ١٨٠ ، والإغفال ٢ / ٢٠١ / ٢٠٢ والحجة لأبي  
 علي / ٣ / ٣٨١ و الشاهد فيه جعل "لا" اسماً ثم إضافتها إلى ما بعدها على  
 رواية جر " البخل " ، وفي الأصل "البخل" بفتح اللام والمعنى : أبا جوده



يروى بنصب البخل وجره، ، قال أبو علي معناه: أبي جوده "لا" التي يبخل بها الإنسان ، كأنه إذا قيل له : لا تسرف ولا تبذر مالك وأبي جوده "لا" هذه ، واستعجلت به "نعم" أي :فقال :نعم أفعل ، وقيل :أبي جوده البخل فقد حكم على "لا" بالزيادة وزعم يونس أن أبا عمرو كان يجر "البخل" ويجعل "لا" مضافة إليه أراد: أبي جوده التي هي للبخل ؛ لأن "لا" قد تكون للوجود والبخل ؛لأنه لو قال له: امنع الحق أو لا تعط المساكين فقال: لا كان هذا جودا منه.(١)

وعلى كل فمن نصبه فعلى ضربين : أحدهما أن يكون بدلا من " لا " و "لا" اسما مفعولا به لأن "لا" موضوعها للبخل ، فكأنه قال : أبي جوده البخل، والآخر: أن تكون "لا" زائدة و"البخل" مفعول "أبي" و الوجه الأول أعني البدل أحسن ؛ لأنه قد ذكر بعدها نعم ونعم لا تزداد فكذلك ينبغي أن تكون " لا " ها هنا غير زائدة و الوجه الآخر على الزيادة صحيح أيضا... فلما كانت "لا" قد تصلح لأمرين جميعا أضيفت إلى البخل لما في ذلك من التخصيص الفاصل بين الضدين (٢).

(٣) - إعراب رثمان :

قال أبو علي : حكى لنا أن أبا العباس محمدا وأحمد كانا يلقيان هذا البيت ويسألان عن وجه الإعراب فيه قال الشاعر :

النطق ب " لا " التي للبخل ومفهومه أن التي للوجود لا يأبأها ، و البيت على كل مشكل .

(١) الإغفال لأبي على ص ٢٠٢

(٢) السابق : الصفحة نفسها.

أم كيف ينفع ما تعطي العلوُقُ به : رثمان أنفٍ إذا ما ضُنَّ باللبن  
(١)

ورثمان بالرفع و النصب والجر و المعنى ما ينفع عطفها عليه إذا لم  
يدر لبناها؟

وأقول : إن الرفع فى "رثمان " يجوز فيه من جهتين و النصب من  
ثلاث جهات والجر من جهة واحدة ، فأحد وجهى الرفع أن تبدل " رثمان "  
من الموصول فتجعله إياه فى المعنى ألا ترى أن " رثمان أنف " هو ما  
تعطيه العلوُق والآخر أن تجعله خبر مبتدأ محذوف كأنه لما قال أم كيف  
ينفع ما تعطي العلوُق.

(١) البيت لأفنون التغلبى وهو من بحر البسيط وهو من شواهد أبى على فى  
البغداديات ص ٤١٩ وقبله :

أنى جزوا عامرا سواى بفعلهم أم كيف يجزوننى السواى من الحسن

وهذا البيت قد أنشده الكسائي فى مجلس الرشيد بحضرة الأصمعي فرفع "رثمان "  
فرده عليه الأصمعي وقال إنه بالنصب فقال الكسائي : اسكت ما أنت وهذا ،  
يجوز الرفع و النصب والجر فسكت ..... وصوب ابن الشجري إنكار  
الأصمعي فقال : لأن رثمانها للبو بأنفها هو عطيتها إياه لا عطية لها غيره  
فإذا رفع لم يبق لها عطية فى البيت لأن فى رفعه إخلاء تعطي من مفعوله  
لفظا وتقديرا ، والجر أقرب الي الصواب قليلا ، وإنما حق الإعراب والمعنى  
النصب ، وعلى الرفع فيحتاج إلى تقدير ضمير راجع إلى المبدل منه أي :  
رثمان أنف له . ينظر أمالي ابن الشجري ١ / ٥٤ / ٥٦ . وهذان البيتان  
برواية ثعلب فى أمالي الزجاجي ص ٥٠ والأشباه والنظائر للسيوطي ٣ /  
٢٢٤ والبيان والتبيين للجاحظ ١ / ٩ وأمالي القالي ٢ / ٥١ .



قيل له : وما تعطى العلق ؟ فقال : رئمان أنف . أي هو كقوله تعالى : " بشر من ذلكم النار " الحج من آية (٧٢) " . أي : هي .

فأما النصب : فعلى معنى " أم كيف ينفع ما تعطيه من رئمان فحذف الحرف وأوصل الفعل . ويجوز أن يكون من باب صنع الله ووعد الله كأنه لما قال تعطى العلق دل على ترأم لأن إعطاءها رئمان ... فينتصب " رئمان على هذا الحد لما دل عليه تعطى .

ويجوز أن ينصب على الحال كقولك : جاء ركضا ونحوه على قياس أجازته أبو العباس في هذا الباب وتجعل تعطى بمنزلة تعطف كأنه قال : أم كيف ينفع ما تتعطف به العلق رائمة ؟ أي : كيف تعطفها رائمة مع منع لبنها ؟ فهذه ثلاثة أوجه في النصب .

وإذا جررت " رئمان فعلى البدل من الهاء <sup>(١)</sup> .

(١) البغداديات (الأبيات المشككة الإعراب ) لأبى على الفارسي ص ٤٢٠، ٤١٩





## المبحث الخامس اللهجات

كان أبو علي-رحمه الله- على علم بدور اللهجات في إعراب أبياته المشكلات فقد تكون الكلمة معربة في لهجة ومبنية في لهجة أخرى، أو تكون مبنية على حركة ما في لهجة ومبنية على حركة أخرى في لهجة أخرى، أو تكون معربة بحركة في لهجة ومعربة بحركة أخرى أو بحرف ما في لهجة أخرى، وهذا الأمر يؤدي إلى تعدد القواعد النحوية في الظاهرة الواحدة، وقد تكون إحدى القواعد مستعملة وسواها أقل استعمالاً أو مهملة، وهذا من بواعث الإشكال الذي ألم به أبو علي في توجيه أبياته المشككة غير أن ذلك لا يغني عن الوظيفة الدلالية للحرف أو الفعل، ولعل مثل ذلك ساعد النحاة على الإسهاب في إرساء قواعدهم التي قد تتعدد في الظاهرة النحوية الواحدة، ومن ثم فإن هذا التعدد لا تسمح به لهجة واحدة من اللهجات، بل هو نتيجة تباينها في استعمال الكلمات التي تلعب دوراً وظيفياً في التركيب النحوي .

من ذلك ما ذكره أبو علي في باب مما يكون مرة اسمًا من أسماء الفعل ومرة مصدرًا ومرة حرف جر<sup>(١)</sup> :

ذكر أبو علي أن " بَلَّة " معناها : دع وهي تأتي مصدرًا يضاف إلى ما بعده وتأتي اسم فعل بمعنى دع ، وتجيء بمعنى كيف واستشهد لذلك بقول كعب بن مالك الأنصاري :

(١) كتاب الشعرص ٢٥

تذُرُ الجماعِمَ ضاحياً هامأئها بلة الأكف كأنها لم تخلق (١).

بنصب "الأكف" ورفعها وجره .

وحكى أن " بلة " استثنائية يخفض بها و ينصب فمن خفض بها جعلها مصدرًا كقولك ضرب الرقاب ، ومن نصب ما بعدها جعلها فعلا "... ثم وجه الأوجه الثلاثة : بقوله في " بلة الأكف " يقول : هي تقطع الهام فدع الأكف أي فهي أجدر أن تقطع الأكف ، يعنى بذلك أنها اسم فعل بمعنى دع وما بعده منصوب على المفعولية . ثم قال ومن العرب من يجر بها يجعلها مصدرًا كأنه قال : ترك، وقيل معناها : كيف . وإذا رفع ما بعدها كان مبتدأ وهى خبره .

ومن خلال ما ذكره أبو علي أستطيع أن أستخلص النتائج التالية :

١-أشار إلى اللهجات في البيت بقوله "ومن العرب من يجر بها يجعلها مصدرًا... دون أن يرجح لهجة على لهجة في إشارة منه إلى أن

(١)البيت من الكامل لكعب بن مالك الصحابي في ديوانه ص ٢٤٥ وهو من شواهد أبي على في كتاب الشعرص٢٦ والشاهد فيه " بلة الأكف " ف " بلة " يكون اسم فعل بمعنى " اترك " فينصب ما بعده ، ويكون مصدرًا بمعنى الترك فينخفض ما بعده بإضافته إليه، وتكون اسما مرادفا لكيف ويرفع ما بعدها على الابتداء و" بلة " الخبر . ينظر الخزانة للبغدادى ٣ / ٢٠ و الدرر اللوامع ١ / ٢٠٠ وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٤٨ و شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٦٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٨٤ والأشموني ٢ / ١٢١ . و المحكم لابن سيده ٤ / ٢٣٤ .





اللغات على اختلافها كلها حجة ، و أن الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ كما ذكر ذلك تلميذه ابن جني. (١)

٢- أوماً إلى اختلاف الرواية الواردة في البيت على الأوجه الثلاثة فى " بله الأكف " وصرح غيره كالرضي (٢) والسيوطي (٣) بذلك .

٣- أعاد نظره فيما يحتمله البيت من الأوجه الإعرابية يرفده في ذلك أصالة نحوية وثرورة لغوية غزيرة وحوم حول ما يقتضيه المعنى و يستلزمه حق الإعراب وفي هذا نوع من التوسع في الأوجه الإعرابية .

٤- ما حكاه " من أن " بله " من ألفاظ الاستثناء هو رأى الكوفيين والبغداديين وأنكر ذلك البصريون ؛ لأن " إلا " لا تقع مكانها ، ولأن ما بعدها لا يكون إلا من جنس ما قبلها ، ولأن حرف العطف يجوز دخوله عليها (٤) .

(١) الخصائص لابن جني ١٢ / ٢

(٢) ينظر شرح الرضى على الكافية ٩٤ / ٣

(٣) والهمع للسيوطى ٢ / ٢٢٠ ، ٢٢٣ وينظر التصريح ٤٦٩ / ٢

(٤) ينظر تفصيل ذلك فى الهمع للسيوطى ٢ / ٢٢٠ / ٢٢٣ .





## المبحث السادس الحمل على المعنى

هو " غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح قد ورد به القرآن و فصيح الكلام منثورًا ومنظومًا كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد ، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول أصلا كان ذلك اللفظ أو فرعا " (١). وقد وردت كثرة فياضة في أبيات أبي علي المشكلة عول فيها على الحمل بصورة المختلفة (٢) والقاعدة عند النحاة أن " الحمل على اللفظ أولى من الحمل على المعنى " قال أبو علي : " لأن الحمل على المعنى ليس ككثرة الحمل على اللفظ " (٣) وقد يكون من الخير ألا أستزيد من الشواهد ؛ لأن جل الشواهد السابقة فيها نوع من الحمل فأكتفي بمثال واحد من ذلك: قول أبي ذؤيب :

أمن المنون وربيّه تتوجع (٤).....

(١) الخصائص لابن جني ٢ / ٤١٣

(٢) ورد الحمل على المعنى في كتابه الشعر وحده ما يربو على عشرين مرة ، ينظر فهارس مسائل النحو والصرف ص ٦٦٠ وينظر الإغفال ١ / ٣٧٧ وجل الشواهد السابقة فيها حمل على المعنى.

(٣) الحجة لأبي علي الفارسي ٤ / ٣٤

(٤) البيت من بحر الكامل لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين برواية " وربيها وتمامه

أمن المنون وربيها تتوجع      والدهر ليس بمعتب من يجزع

قال أبو علي (١) المنون أنثى فأما قوله : أمن المنون وربيه تتوجع ، فإنه حمله على معنى الجنس ، أما ابن السكيت فيذهب به على معنى الموت أو الدهر إذا ذكر ،... وقال تلميذه ابن جني : من أنث المنون ذهب إلى معنى المنية ونظيره ما حكى عن الأصمعي من قول أعرابي فلان لغوب جاءت كتابي فاحتقرها ، أنث على معنى الصحيفة ، ويحتمل أن يكون تأنيث المنون على معنى الجنسية والكثرة وذلك أن الداھية توصف بالعموم والكثرة و الانتشار (٢).

---

وروى الأصمعي وربيه وقال : هكذا ينشد ، ينظر شرح أشعار الهذليين ٤/١ وخزانة الأدب ٤٢٠/١ وشرح شواهد الإيضاح ٥٠٥، وشرح شواهد المغني ٢١٢/١ و المعجم المفصل في شواهد لإميل يعقوب ٢٩٤/٤

(١) التكملة لأبي على الفارسي ص ٣٩٥ تحقيق د/ حسن شاذلي فرهود - عمادة شؤون المكتبات - جامعة الرياض ١٤٠١هـ.

(٢) التكملة لأبي على الفارسي ص ٣٩٥ و الخصائص لابن جني ٤١٨/٢ والبيت بتمامه في المخصص لابن سيده أيضا ٢٨/١٧



### المبحث السابع

الضرورة الشعرية واحتكامه إلى علمي العروض والقافية  
إذا كان الشذوذ وصفًا لما خرج عن " القياس " في النثر ، فإن  
الضرورة في الفكر النحوي وصف لما خرج عنه في الشعر . قال أبو سعيد  
السيرافي :

اعلم أن سيبويه ذكر في هذا الباب جملة من ضرورة الشعر ، ليرى  
الفرق بين الشعر والكلام ، ولم يتقصه ؛ لأنه لم يكن غرضه في ذكر  
ضرورة الشعر قصدًا إليها نفسها ، وإنما أراد أن يصل هذا الباب بالأبواب  
التي تقدمت ، فيما يعرض في كلام العرب ومذهبهم في الكلام المنظوم  
والمثنو (١)

وهذا يؤكد أن الدرس النحوي كان على وعي تام بطبيعة كل لغة ،  
وبضرورة الفرق بين لغة النظم ولغة النثر ، يقول ابن عصفور :

" إن أئمة النحويين كانوا يستدلون على ما يجوز في الكلام بما في  
النظم والاستدلال بذلك لا يصح إلا بعد معرفة الأحكام التي يختص بها  
الشعر ، وتمييزها عن الأحكام التي يشركه فيها النثر " (٢)

وواضح من هذه التفرقة بين لغة النظم ولغة النثر أنه ليس من اللازم  
اللازم أن يكون ارتكاب الضرورة - في الفكر النحوي بسبب الاضطرار دائمًا  
، كما أن اللجوء إليها لا يجب عده من قبيل ما يعتذر عنه ، أو ما يستدعي  
التأويل والتخريج " فمتى رأيت الشاعر قد ارتكب مثل هذه الضرورات على

(١) ضرورة الشعر للسيرافي ص ٢ / ٣٩٤

(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور المقدمة ص ١١

قبحها ، وانخراق الأصول بها ، فاعلم أن ذلك على ما جشمه منه وإن دل من وجه على جوره وتعسفه ، فإنه من وجه آخر مؤذن بصياله وتخمطه (تكبره) وليس بقاطع دليل على ضعف لغته ، ولا قصوره عن اختياره الوجه الناطق بفصاحته ، بل مثله في ذلك عندي مثل مجرى الجموح بلا لجام ، ووارد الحرب الضروس حاسراً من غير احتشام ، فهو وإن كان ملوماً في عنفه وتهالكه ، فإنه مشهود له بشجاعته وفيض منته " (١)

وعلى كل فالضرورة الشعرية من الوسائل التي يعطيها القياس حق

الخروج عليه يقول أبو علي : في قول امرئ القيس

لها مَتْنَتَانِ خَطَّاتَا كَمَا أَكَبَّ عَلَيَّ سَاعِدَيْهِ النَّمِرُ (٢)

وإنما هي خطتا مثل رمته ، ففي هذا ضرورات إحداها : اجتلابه هاء الوقف ، حيث لم يكن مواضعها ، والأخرى ، تحريكه بالفتح والكسر أولى . . ، والضرورة الثالثة رد الألف المنقلبة عن عين الفعل وحكمه ألا ترد

...

وقد ذهب الكسائي إلى أنه أراد خَطَّاتَا ، فلما حرك التاء رد الألف ، التي هي بدل من لام الفعل؛ لأنها إنما كانت حذفاً لسكونها وسكون التاء ، فلما حرك التاء ردها فقال : " خطاتا " ويلزمه على هذا أن يقول في قضتا وغزتا : قضاتا وغزاتا إلا أن له أن يقول : إن الشاعر لما اضطر أجرى

(١) الخصائص لابن جني ٢ / ٣٩٤

(٢) البيت من المتقارب لامريء القيس في شرح ديوانه ص ٣١٤ وهو من شواهد

البغداديات للفارسي ص ٤٣٦ .



الحركة العارضة مجرى الحركة اللازمة في نحو قولاً وبيعاً وخافاً وذهب  
 الفراء إلى أنه أراد " خطاتان " فحذف النون ، كما في قول الشاعر  
 يا حبذا عينا سليمانى والفما (١)  
 قال أراد الفمان ، يعنى الفم والأنف فثناهما بلفظ الفم للمجاورة ، وقال  
 بعض النحويين مذهب الكسائي في خطاتا أقيس عندي من قول الفراء ؛  
 لأن حذف نون التثنية شيء غير معروف (٢)  
 وأبو علي يرى أن الشاعر إذا اضطر جاز له أن ينطق بما يبيحه  
 القياس وإن لم يرد به سماع  
 ويمكن لي إيجاز منهج أبي علي وإيضاحه في النقاط الآتية:  
 (١) أن الضرورة تبيح الرجوع إلى الأصل المرفوض الممهل ، والشعراء  
 يفسح لهم في مراجعة الأصول المرفوضة كما ذكر في استعمال الفعل  
 الثلاثي المجرد (ودع ) حين اضطر مراجعة لأصل مهجور (٣) .

(٢) أن الضرورة الشعرية تبيح كثيراً مما يحظره النثر وذلك ممثلاً في

أ- صرف ما لا ينصرف .

(١) البيت من بحر الرجز وعجزه : والجيد والنحر وتدي قد نما وهو بلا نسبه في

الخصائص ١٧١/١ وخزانة الأدب ٤٦٢/٤ والدرر ١٠٩/١ والهمع ١٣٠/١

(٢) المحكم ١٧٥ / ٥

(٣) له حديث مستفيض في المسائل العسكرية ص ١٣٤ وما بعدها في حديثه عن

الشاذ في القياس المطرد في الاستعمال ومثل لذلك ب"ودع" وأيضاً : المسائل

البصريات ص ٤٠٠ تحقيق د/محمد الشاطر أحمد.

ب- زيادة التنوين . وهما من أحسن الضرورات ؛ لأن فيهما ردًا إلى أصل .

(٢) أن الضرورة عند أبي علي رخصة منها ما هو مستحسن و منها ما هو مستهجن فمن المستحسن إسكان الياء في حالة النصب في الاسم المنقوص . قال أبو علي " ويجوز في ضرورة الشعر جوازًا مستحسنًا إسكان الياء في موضع النصب أيضًا كما سبق في قول الشاعر على رواية (كيما تغدى)<sup>(١)</sup>، وقال في موضع آخر : "ومن هذا الباب تسكينهم الياءات التي هي لامات في موضع النصب لأن أبا بكر حدثنا عن أبي العباس أنه كان يقول : لو جاء هذا في الكلام لكان عندي جائزًا حسنًا"<sup>(٢)</sup> ومنها ما هو مستهجن كتأنيث المذكر.<sup>(٣)</sup>

٣- أن الضرورة تقدر بقدرها فلا يلجأ إليها الشاعر إلا إذا ضاقت به السبل وُسدت أمامه الطرق ولا يحمل قول الشاعر على الضرورة إلا إذا لم يوجد مساعٍ يحمل عليه البيت إلا الضرورة ولأن الضرورة نهاية التوجيه.

وأما احتكامه إلى علمي العروض والقافية:

(١) البغداديات / ٢٩١

(٢) المسائل العسكرية / ١٤٨

(٣) كتاب الشعر (الأبيات المشككة الإعراب) ص ٣٧٣.





فكان من منهجه فيه أنه كان يدلل على مسأله بما يعرف من مسائل النحو . (١) كجوابه عن خرم متفاعلن<sup>(٢)</sup> وعن التضمين<sup>(٣)</sup> والردف<sup>(٤)</sup> ووصل ألف القطع<sup>(٥)</sup> الخ... بما يدلل على اتصاله بما ألفه أبو الحسن الأخفش في القوافي قبله، كما كان لأبي علي أثره عند المشتغلين بالعروض بعده كابن جني وابن سيده وغيرهما، وهكذا يضع أبو علي لبنة في صرح العروض الذي ابتدأه الخليل وانتهى إلى أبي علي ، وتسلمه تلاميذه من بعده<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر كتاب الشعر ص ٤٧، ١٤١، ٥٤٦، ٣٣٠، ٣٠٣، وغيرها الكثير .

(٢) السابق/٤٧

(٣) السابق /٥٠٩، ٥٠٨

(٤) السابق/١٤٥

(٥) السابق /٣٠٣

(٦) ينظر أبو علي د/عبد الفتاح شلبي ص ٣٢٤٠ ط ١٩٨٩، نسخة مهداه منه إلى الجامعة.





## الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ،هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله،والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيدنا محمد في الأولين والآخرين.

### وبعد

فقد توقفت حيث يجوز لي الوقوف ؛ لأن هناك من الملامح المنهجية ما لم أفرده بحديث خاص لكثيرته وشيوعه كتعليقاته للأوجه الإعرابية ، وشيوع النزعة التعليمية ووضوح النزعة المنطقية ، وقد عقبنا عند كل قضية بما يغني عن إعادته هنا، ولكن يحسن بي أن أذكر أن لهذا البحث بواعث إشكال ومنهج حل وثمره :

(١) أما بواعث الإشكال فقد تمثلت في أن أغلب الشواهد التي استشهد بها أبو علي من المبهمات والمبنيات وحروف المعاني التي قد تتنوع دلالتها من حيث الأفراد أو التركيب أو الاسمية والحرفية أو من حيث الإعمال والإهمال أو الأصالة والزيادة أو اختلاف اللهجات أو تعدد الرواية .

(٢) أما منهج الحل فقد ظهر في الظواهر الكبرى التي انطلق منها في تحليل أبياته وإعرابها والتي تمثلت في(التعويل على الحذف، والتوسع في الأوجه الإعرابية، وقصد المتكلم ، وتعدد الرواية، واللهجات، والحمل على المعنى ، والضرورة الشعرية واحتكامه إلى علمي العروض والقافية. وكان (الاتساع) بمظاهره المختلفة من الحمل والنيابة والحذف والزيادة ، والتقديم والتأخير ، وتعدد الوظائف النحوية ، وإعمال المعاني هو الباب الأرحب الذي نفذ منه أبو علي في إعراب أبياته المشكلة.

٣ ) أما الثمرة فقد جاء هذا البحث ليدل على أن أسلافنا ومنهم ( أبو علي ) - رحمه الله - قد صدروا عن منهج علمي استوفوا فيه مناهج التحليل والتعليل بما تقتضيه اللغة من خصائص التراكيب - وللغة الشاعرة خصائصها - وهو ما حاول البحث رصده في المرتكزات التي قام عليها فكره ، فأثبت قدرة اللغة على التعبير عن الفكر ، وما يطرحه من موضوعات أو ما يبحثه من حقائق أو ما يثيره من إشكالات .

٤ ) كان للنحاة عناية خاصة بقرائن السياق ورصد مثيرتها ودوافعها وأثر الاتفاق والاختلاف بناء على ما قصد منها ، وهو من الجوانب التي تحتاج إلى مزيد جهد من الباحثين ، وقد كشف البحث عن شيء من ذلك ؛ لأنه من المنطلقات التي تمثل البعد الداخلي للنحو العربي منه ينطلق وفق سياقه ، بما يؤكد أنه من المراجع الثابتة التي لا خلاف في تحكيمها عند الاختلاف في مدارك الأحكام .

٥ ) مازال نحو النص مفتقراً إلى إثبات هويته ، وتحديد ملامح صورته بشكل نهائي آمل أن نفيد منه منهجياً في المستقبل القريب وقد استوى على سوقه ، مبقياً على الخصائص المميزة لكل فرع من فروع اللغة ما استطاع إلى ذلك سبيلاً .

والحمد لله في الأولى والآخرة

كتبه الفقير إلى عفو ربه / أحمد طه الفلال

في يوم الاثنين ٤ شعبان ١٤٣٥ هـ

من أرض الله الحرام - مكة المكرمة



## المصادر والمراجع

- أبو على الفارسي -حياته ومكانته بين أئمة التفسير والعربية وآثاره فى القراءات والنحو- ط٣- نشر دار المطبوعات الحديثة ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م .
- الأصول لابن السراج ٣٥٤/٢ تحقيق د/ عبد الحسين الفتلى - مؤسسة الرسالة -بيروت -١٩٨٥م.
- الإغفال لأبى على الفارسي -تحقيق د/ عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم -منشورات المجمع الثقافى بأبو ظبى - الإمارات-٢٠٠٣م.
- البغداديات ( المسائل المشكلة) تحقيق : صلاح الدين عبد الله السنكاوى -مطبعة العانى -بغداد سنة ١٩٨٣-وزارة الأوقاف والشؤون الدينية- العراق.
- التكملة لأبى على الفارسي - تحقيق د/ حسن شانلى فرهود - عمادة شؤون المكتبات - جامعة الرياض ١٤٠١هـ.
- الخصائص لابن جنى-تحقيق الشيخ/ محمد على النجار - الهيئة المصرية العامة للكتاب -ط٤ ١٩٩٦م.
- شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبى على الفارسي - مستل من مجلة المورد -مجلد(٩)-عدد(١) سنة ١٩٨٠ - تحقيق د/ على جابر المنصورى.
- العضديات-تحقيق د/ على جابر المنصورى -مكتبة النهضة العربية-ط١/١٩٨٦.

- علم الدلالة لأحمد مختار عمر - عالم الكتب - ط ٣ -  
القاهرة ١٩٩٤.
- قصد المتكلم بين النحويين والأصوليين د/ أحمد طه الفلال - مجلة  
قطاع كليات اللغة العربية - العدد السادس / ٢٠١٢ م.
- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشككة الإعراب لأبى على الفارسي  
- تحقيق د/ محمود محمد الطناحي - مكتبة الخانجي بالقاهرة ط ١ ١٩٨٨ م.
- الكتاب لسيبويه / تحقيق / عبد السلام محمد هارون - الهيئة  
العامة المصرية للكتاب ١٩٧٧ م.
- المسائل البصريات لأبى على الفارسي / تحقيق د/ محمد الشاطر  
أحمد محمد ط ١ / ١٩٨٥ م.
- المسائل العسكرية لأبى على الفارسي - تحقيق د/ محمد الشاطر أحمد  
محمد ط ١ / ١٤٠٣ / ١٩٨٢ م.
- المسائل الحلييات لأبى على الفارسي / تحقيق د/ حسن هنداوى -  
دار القلم - دمشق ط ١ / ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م.
- المقاصد الشافية للإمام الشاطبي ج ٢ / تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا  
- معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى ١٤٢٨ هـ.
- من نحو الجملة إلى نحو النص د/ سعد مصلوح - الكتاب التنكاري  
لقسم اللغة العربية جامعة الكويت - ١٩٩٠ م.
- النحو والدلالة د/ محمد حماسة عبد اللطيف \_ دار الشروق -  
القاهرة ٢٠٠٠ م.



- من نحو الجملة إلى نحو النص د/ سعد مصلوح -الكتاب  
التذكاري لقسم اللغة العربية جامعة الكويت - ١٩٩٠.
- نحو النص :اتجاه جديد فى دراسة النحود/ أحمد عفيفى -مكتبة  
زهراء الشرق -القاهرة ٢٠٠١م.
- النص والخطاب والإجراء ل روبرت دى بوجراند - ترجمة د/ تمام  
حسان -عالم الكتب -القاهرة ط١/ ١٤١٨ هـ -١٩٩٨م.

